الهجرة الصهيونية الى فلسطين، ونضوج الظروف الموضوعية لبروز الكفاح المسلّح الفلسطيني، دفعت باتجاه عقد جلسة خاصة لمؤتمر الشباب العربي في الثالث عشر من تموز (يوليو) ١٩٣٤، تتم الاقرار فيها، بضرورة حراسة الشواطىء والحدود، منعاً لتسرّب اليهود منها الى داخل البلاد. وسمّيت لجنة خاصة لهذا الغرض، أطلق عليها «لجنة حراسة السواحل والحدود». وبدأت اللجنة عملها بعد عشرة ايام من انعقاد الجلسة الخاصة لمؤتمر الشباب. وعلى الرغم من ان حراسات الشواطىء لم تكن مسلحة، وعددها لا يفي بغرض حراسة كامل الحدود والشواطىء، إلّا انها اعاقت، ولو بشكل محدود جداً، الهجرة الى البلاد، وتمكّنت من كشف، وفضح، هذه الهجرة، بعدما تمكّنت من القبض، في مرات عدة، على متسربين يهود في مناطق الحولة وحيفا وعكا والمجدل، الامر الذي اثار غضب الصهيونيين، فأقدمت مجموعة من مستعمرة نتانيا، في السابع عشر من آب (اغسطس) ١٩٣٤، على الاعتداء على كشافة ابي عبيدة عند شواطىء قرية أم خالد، قرب تل ـ أبيب، في اثناء قيامها بدور الحراسة، ممّا ادّى الى جرح ثمانية من الكشافة، كانت اصابة احدهم خطرة[٣١].

عقد الشباب مؤتمرهم الثاني في حيفا، في العاشر من أيار (مايو) ١٩٣٥، فحضره الف مندوب، وتميّز بنضوج نسبي، حيث تمّ إعداد مسودة ادبياته قبل عقده. تناولت المسودة الحالة السياسية في فلسطين، والمسائل الوطنية، وبيع الاراضي لليهود، وكذلك تقديم مشروع حول المعارف والتعليم القومي، والصحة العامة، وحالة العمال، والمخيمات الكشفية. أمّا بالنسبة الى الوضع السياسي الفلسطيني، فقد قرّر المؤتمر ضرورة توجيه جهود الفلسطينيين لمواجهة الاخطار المحدقة بهم، ونبذ التفرقة، وضرورة العناية بتنمية الاقتصاد الداخلي، ورفع مستوى الوعي الوطني والقومي في المدن، والقيام بأوسع الحملات الاعلامية في الخارج لصالح القضية الفلسطينية، كما قرّر المؤتمر تشكيل اللجان الفرعية في كل مدن وقرى فلسطين.

الّا ان الحركة الشبيبية، ايضاً، ظلت اسيرة المواقف الدفاعية. فعندما ناقش مؤتمرها الثاني مسألة الهجرة، وكانت هذه المسألة آنذاك من أخطر المسائل وأدقّها، قرّر المؤتمر انه إذا بقيت الحكومة البريطانية مصرّة على تسهيل الهجرة اليهودية، فان لجنة الشباب ستفكّر في الرجوع الى سياسة التظاهرات، وأنها تنوي القيام بالطواف في المدن والقرى لتأسيس شركة لانقاذ الاراضي يبلغ ثمن اسهمها ٦٠٠٠٠ جنيه فلسطيني. إضافة الى ذلك، تمكّن المؤتمر من اتخاذ قرارات، كانت هي الاكثر دقّة ووعياً من جملة قراراته في ما يختص بالتعليم. فقد قرّر ان تتولى ادارة عربية مدارس العرب في فلسطين، اسوة بالمدارس اليهودية التي تتولاها ادارة صهيونية، وإرسال بعثات علمية بصورة كافية، واستئجار المدارس الكافية، من تعليمية وزراعية وصناعية وتجارية وغيرها، ولفت نظر الادارة الى كل قصور فيها، وعقد مؤتمر عام للمدارس الاهلية، وللمشتغلين بالحركة التعليمية، وتأليف اتحاد عام لهذه المدارس تديره هيئة خبيرة مختصة، والمطالبة بتعديل البرامج والمناهج وزيادة مخصصات المدارس الاهلية، وتقديم ما يمكن من المساعدات الى المدارس الاهلية، من مادية وادبية، والاكثار من مدارس الاناث، ومطالبة الحكومة بجعل التعليم إلزامياً في البلاد[٣٢]، اضافة الى تأكيده ضرورة التحالف مع العمال، وذلك باقراره ضرورة تأليف مجلس عمال مرتبط بمؤتمر الشباب ومسجل في مكتب العمل الدولي في جنيف.

ترسيخاً لقرارات المؤتمر، أقام مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني مخيماً كشفياً في موسم النبي روبين في يافا، في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٥. وكان هذا المخيم الكشفي ابرز عمل ظهر في حركة الشباب في فلسطين؛ إذ شاركت فيه اثنتا عشرة فرقة كشفية.